# دور الأحزاب السياسية في التحول الديمقراطي في السودان ( 1945 – 1989م) (حزب الأمة أنموذجاً)

د. علي أحمد عباس محمد
أستاذ مساعد (متعاون) – كلية التربية
جامعة أم درمان الإسلامية

**مستخلص:**

تناولت هذه الدراسة دور الأحزاب السياسية في التحول الديمقراطي في السودان دراسة الحالة (حزب الأمة) تمثلت مشكلته في دواعي فشل الأحزاب السياسية في إقامة إدارة راشدة ذات ديمقراطية مستدامة فضلاً عن تقييم التجارب الديمقراطية السابقة في الإداة والحكم بالسودان. تهدف الدراسة إلى عرض تجارب الأحزاب في حكم السودان بصورة عامة، وعرض تجربة حزب الأمة خاصة والوقوف على إيجابيات وسلبيات التجربة، بالإضافة إلى تقييم التجارب الدمقراطية في حكم السودان، ولأغراض هذه الدراسة استخدم المنهج التاريخي التحليلي الوصفي وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمهما بالتدقيق في الحالة السودانية نجد أن العسكرية السودانية حاضرة في المشهد السياسي للبلاد بقوة وفي كافة التجاربة الديمقراطية ويعزي ذلك إلى ضعف البنية التكوينية لهذه التجارب وضعف الخبرة لقياداتها، وهو ما أساء لسمعة الحكومة المنتخبة أمام العامة، وفتح الباب على مصراعيه لتنجيب الجيش السوداني لنفسه حجر زاوية لصناعة السياسة في السودان. وتوصي الدراسة بعودة الحزب للنشاط في الداخل وقد وقع حزب الأمة إتفاقيات مع الحكومة أبرزها برنامج التراضي الوطني، لكنها إنهارت كلها بسبب ما إعتبره حزب الأمة إلتفافاً من المؤتمر الوطني.

**الكلمات المفتاحية:** دور، الأحزاب، السياسية، التحول، الديمقراطي، حزب، الأمة

## The role of political parties in the democratic transition in Sudan 1945 – 1989 AD (The Ummah party is a model)

**Dr. Ali Ahmed Abbas Mohmed**

**Abstract:**

This study dealt with the role of political parties in the democratic transition in Sudan. Case study (the Umma Party) the problem of research was the reasons for the failure of the parties in the Rashid administration in Sudan, the reasons for the failure of the parties to establish a sustainable democracy for the country. In addition to evaluating the democratic experiences in governance in Sudan, the

study aimed to present the experiences of the parties in governing Sudan in general, and to present the experience of the Umma Party in particular, and to identify the pros and cons of the experience, in addition to evaluating the democratic experiences in ruling Sudan. For the purposes of this approach used is the historical, analytical and descriptive approach. The study reached a number of results, the most important of which are by scrutinizing the Sudanese case, we find that the Sudanese military is strongly present in the country's political scene and is on all democratic experience in the country. This is attributed to the weak formative structure of these experiences as well as the weak experience of its leaders , which discredited the elected government in front of the public, which opened the door wide for the Sudanese army to explore itself as a cornerstone of policymaking in Sudan. The study recommends that after the party's return to activity at home, the Umma Party signed agreements with the government, most notably the National Consensus Program, but they all collapsed because of what the Umma Party considered a detour from the National Congress.

**Key words: role, political, parties, democratic, transition. Umma, Party**

**مقدمــة:**

منـذ إسـتقلال السـودان في «ينايـر مـن العـام 1956م» بعـد فـترة كفـاح ضـد المسـتعمر وبعـد تعهـدت النخـب السياسـية للأحـزاب في السـودان بإقامـة نظـام ديمقراطـي بالبـلاد، وبعـد رحيـل المسـتعمر تأرجـح الحكـم مـا بـين نظـام ديمقراطـي حينـاً وحكـماً عسـكرياً أحيانـاً أخـرى، وقـد مـرت عـلى البـلاد ثـلاث فـترات حكـم ديمقراطـي وبإنتخـاب نخـب الأحـزاب السياسـية، وقـد تعرضـت الفـترات الديمقراطيـة في البـلاد لتأثـيرات كثـيرة منهـا مشـكلة الجنـوب والحـروب الناتجـة علنهـا، تـم لهـزات إقتصاديـة كثـيرة نحـن بصـدد شرحهـا وتبيانهـا خـلال هـذا البحـث. وقـد كان حـزب الأمـة هـو الحاكـم أبـان جميـع تلـك الديمقراطيـات السـابقة، ولـه القـدح الأكـبر في إتخـاذ القـرارات في جميـع تلـك الفـترات.[1]

وأخذنـا لدراسـة حـزب الأمـة إنمـا هـو فقـط نموذجـاً وعينـة ويطبـق القـول عليـه يشـمل بقيـة الأحـزاب بإعتبـارات الديمقراطيـة هـو إشـتراك جميـع الأحـزاب داخـل المكاتـب التنفيذيـة ومواقـع متخـذي القـرار مـن البرلمـان، إذن فقـط ركزنـا عـلى حـزب الأمـة ودراسـتنا هنـا لـه إنمـا هـي فقـط أخـذه كنمـوذج وعينـة وتكـون شـاهداً ومجهـراً لجميـع الأحـزاب في تأثـيرات ممارسـة الأحـزاب للسياسـة في السـودان. [2]

**أسباب اختيار الموضوع:**

من أسباب دواعي اختيار هذا الموضوع الفشل المتواصل للأحزاب السياسية في السودان وعدم الإنسجام في كيانها الداخلي أدى لفشل حكم البلاد لتدهور الاوضاع الإقتصادية والإجتماعية فيه.

**مشكلة الدراسة:**

1. الأحزاب السياسية وفشلها في إدارة راشد في السودان.
2. أسباب فشل الأحزاب في إقامة ديمقراطية مستدامة للبلاد.
3. تقييم التجارب الديمقراطية نظم في إدارة الحكم بالسودان.

**أهمية الدراسة:**

1. تقييم فترة الديمقراطيات في الحكم بصورة عامة.
2. الوقوف على أسباب الفشل ومعالجته للكسب المستقبلي في الحكم.
3. تقييم الأحزاب في هياكلها الداخلية ومعرفة مدى نجاحها للحكم.

**أهداف الدراسة:**

1. عرض تجارب الأحزاب في حكم السودان بصورة عامة.
2. عرض تجربة حزب الأمة خاصة والوقوف على إيجابيات وسلبيات التجربة.
3. تقييم التجارب الديمقراطية في حكم السودان.

**منهج الدراسة:**

المنهج المستخدم هو المنهج التاريخي التحليلي الوصفي.

**حدود الدراسة:**

- **الحدود الزمانية:** الأحزاب منذ إستقلال السودان 1956م مروراً بفترات الحكم في السودان (حزب الأمة).

**فروض الدراسة:**

1. تقديم المصالح الحزبية على القومية من أسباب فشل الأحزاب.
2. فشلت الأحزاب في وضع دستور دائم للبلاد.

**الدراسات السابقة:**

بحث تكميلي لنيل درجة البكالوريوس فى قسم التاريخ بعنوان: الأحزاب الاستقلالية فى الفترة 1944 – 1956م إعداد الطالبة آثار صلاح عبد الجبار، إشراف بروفيسور امتياز سيد أحمد علي عثمان العقيد، جامعة النيلين كلية الآداب 2021م هدفت الدراسة إلى:

1. معرفة الأحزاب الاستقلالية
2. التعرف على قادة الأحزاب
3. دور هذه الأحزاب فى استقلال السودان.

**النتائج التي توصلت إليها الدراسة:**

1. كان من ابرز المتغيرات السياسية فى السودان بعد الحرب العالمية الثانية هو ظهور أحزاب عقائدية تمثلت فى الشيوعي و حركة الاخوان المسلمين.
2. منذ الاستقلال و حتى الآن للمتغيرات المشهد السياسي كثيرا سوى زيادة عدة الأحزاب السياسية وهو امر سيشهد تحولا فى المستقبل لجهة دمج الأحزاب وتلاشي بعضها.
3. كان للثقافة المصرية ومن بعدها التحولات و التطورات المصرية الداخلية اثار واضحة على الواقع السياسي في السودان، مما انعكس مباشرة على ولادة الأحزاب السياسية السودانية.

**التوصيات التي توصلت إليها الدراسة:**

1. التفكير الجاد في الاندماج الطوعي لبعض الأحزاب المتماثلة الرؤى و الاهداف لزيادة فعالية النشاط الحزبي والسياسي المستقطب للجماهير.
2. عقد ورش للحوار الفكري والسياسي وأخرى لمناقشة برامج الأحزاب السياسية لتحسين عملها ودورها فى الساحة السياسية.
3. وضع ميثاق شرف سياسي يحرم قيام اي حزب سياسي بانقلاب عسكري او الاستفراد بالسلطة استنادا على عملية عسكرية من قبل المؤسسة العسكرية.

**مفهوم الأحزاب السياسية:**

**نشأة الأحزاب السياسية:**

نشأت الأحزاب السياسية كأي مفهوم من مفاهيم العلوم الإجتماعية وقد تعددت التعريفات للأحزاب السياسية، ويمكن أن نشير إلى أن الحزب السياسي هو إتحاد بين مجموعة من الأفراد إتفقت لتعمل معاً بغرض تحقيق مصلحة عامة معينة وفقاً لمبادئ خاصة متفقين عليها، وللأحزاب السياسية هياكل تنظيمية تجمع القادة والأعضاء وله «الحزب السياسي» جهاز إداري معاون ويسعى الحزب لتوسيع دائرة أنصاره بإستقطاب أفراد الشعب، ويعد الحزب السياسي إحدى أدوات التنمية السياسية في العصر الحديث فكما يغير سياسة التصنيع عن مضمون التنمية الإقتصادية الحديثة فإن الحزب يعبر عن درجة التنمية السياسية في النظام السياسي الحديث، ويمكن القول بأن الحزب السياسي هو تنظم مهيكل ومنظم وله أجندة ذاتية ويسعى لبلوغ السلطة في دولته من خلال الترشح في الإنتخابات الدورية للدولة التي يتواجد بها، «لقد ظهرت الأحزاب السياسية وإزدهرت في ظل تطبيقات الوسائل الديمقراطية، حتى أصبحت أحد المؤشرات الرئيسية على وجودها، فلا ديمقراطية بلا أحزاب ولا أحزاب بلا ديمقراطية»[3].

– د.حميد حنون «عبارة عن تنظيم يضم مجموعة من الأفراد تربطهم مصالح ومبادئ مشتركة في ظل إطار منظم لغرض الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها لتحقيق أهدافهم خدمة للصالح العام ومن خلال الوسائل الدستورية».

– د.هيثم حنظل «تنظيم سياسي لجمع من الأفراد على أسس فكرية واحدة وأهداف

مشتركة أهمها الوصول للسلطة والمشاركة فيها سواء أكان ذلك عن طريق الإنتخابات أم بدونها»، ومن خلال التعريفات السابقة ممكن تعريف الحزب السياسي على أنه مجموعة منظمة من المواطنين تجمعهم أفكار وآراء ومصالح معينة يهدفون من خلالها الوصول للسلطة أو الإشتراك فيها[4].

**عناصر الأحزاب السياسية:**

يمكن إجمال أهم عناصر الأحزاب السيايسة بالآتي:

1. مجموعة من المواطنين.
2. لهم أفكار وآراء معينة متفقين عليها وهي مجموعة قيم عليا سياسية أو أخلاقية أو دينية وقومية وغيرها من الرؤى التي يستند إليها الحزب في تكوين مواقف تجاه المشكلات والمواقف السياسية.
3. له أهداف ومصالح معينة.
4. تنظيم سياسي مستمر ويعني به حالات الضبط التي تسود تشكيلات الحزب السياسي من هيئات وأشخاص ذويوخبرة ودراية وجماهير ويتوقف نجاحه على قوة تنظمية ولا يمكن تصور وجود حزب من دون تنظيم سواء أكان مركزياً أو غير ذلك.
5. هدف الحصول أو الوصول للسلطة والمشاركة فيها من خلال الوسائل الدستورية ليكون قادراً على تنفيذ برامجه بواسطتها وسياسته المعلنة.

نشأت الأحزاب السياسية بطريقتين هما من داخل البرلمان ومن خارجه كما يلي[5]:

**1/أحزاب التكوين البرلماني أو الإنتخابي:**

إذ نشأت الأحزاب السياسية الحديثة نتيجة لإنقسام البرلمان إلى كتل ومجموعات سياسية بسبب التقارب الأيديلوجي أو رغبة في الدفاع عن مصالح مهنية أو إقليمية. لم تظهر أحزاب سياسية حديثة حتى عام 1850م إلا في الولايات المتحدة تقدم برامج لإدارة الدولة وتسعى للوصول للسلطة أو المشاركة فيها، لقد إرتبطت نشأة الأحزاب السياسية بتطور النظام الديمقراطي الذي طبق حق الإقتراع العام، وبتكوين المجالس النيابية[6].

**2/أحزاب التكوين الخارجي:**

إذ نشأت الأحزاب السياسية الحديثة نتيجة لجهود الجمعيات الفكرية والنوادي الشعبية والنقابات العمالية وغيرها خارج البرلمان، وهكذا يعني نشوء أحزاب سياسية خارج إطار المجالس النيابية أو البرلمانات وليست مرتبطة بالعمليات الإنتخابية إرتباطاً مباشراً لأن الهدف الأساسي لأي حزب سياسي هو الوصول للسلطة أو المشاركة فيها عن طريق الإنتخابات، فالأحزاب ذات النشأة تتكون بفضل مؤسسة قائمة ولها نشاط خارج البرلمان وعن العمليات الإنتخابية أو بمبادرة من أفراد أو هيئات سياسية أو فكرية، وساهمت جمعيات المحاربين القدامى عقب الحرب العالمية الأولى (1914 – 1918م) في خلف الأحزاب الفاشية في إيطاليا وألمانيا التي كانت وراء نشوب الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945م)، وكذلك كان هنالك دور الشركات والتجمعات الصناعية والتجارية

والمالية في تأسيس أو تدعيم أحزاب تدافع عن مصالحها فقد عملت مؤسسات إقتصادية كبرى على تأسيس أحزاب سياسية كما في دور بنك وسكة حديد مونتريال في تأسيس حزب المحافظين في كندا عام (1854)[7].

**مفهوم الحزب في الفكر السياسي والديني:**

يقول الله سبحانه وتعالى: (قطعوا أمرهم بينهم زبراً كل حزب بما لديهم فرحون)، وفي تعريف الحزب لغة يقول صاحب القاموس المحيط «أ. صفي الرحمن» إن الحزب لغة هو صنف من الناس تجمعهم صفة جامعة أو مصلحة شاملة من رابطة العقيدة والإيمان أو الكفر والعصيان أو الأرض والوطن أو الجنس أو القبيلة وما شاكلها من الروابط والمصالح التي إعتاد الناس عليها ويتكتلوا حولها[8]، بعد التطورات التي حدثت في أنظمة الحكم وإعتمادها على الأسس الديمقراطية عمت إطلاق كلمة حزب على الوحدات السياسية التي تخوض معارك الإنتخابات بترشيح الممثلين وبذل الجهود للحصول على الأغلبية للوصول للسلطة في ظل النظام الجمهوري السائد[9]، ومن حيث الأنواع الحزبية يمكن تقسيمها لأربعة أنواع كما يلي[10]:

1. **أحزاب الأشخاص:** هو نوع يلتقي فيه المنتخبون حول شخصية زعيم الحزب فهو الذي يوجه نشاط الحزب ويقول إداراته وسياساته ويحدد برامجه حسبما يريد. وقد يرتبط فناء الحزب وبقائه بوفاة هذا الزعيم.
2. **نظام الحزبين:** يتميز هذا النظام بوجود حزبين كبيرين ببناء السلطة رغم وجود أحزاب صغيرة متعددة ليست لها أدوار مؤثرة كما في الولايات المتحدة.
3. **نظام الحزب الواحد:** يسود في الدولة الشمولية حيث يتحكم الحزب الواحد في كل مفاصل الدولة (تشريعية – تنفيذية - وقضائية).
4. **نظام تعدد الأحزاب:** وفي هذا النوع من النظم يفترض وجود حرية إنشاء الأحزاب الكثيرة يتميز كل منها ببرامج مستقلة وأيدولوجية خاصة تسعى لتطبيقها ومثال للدولة التي تتبع هذا النظام (فرنسا – لبنان – إسرائيل وأيضاً السودان)[11].

**نشأة الأحزاب السياسية في السودان وأنواعها:**

تناول هذا المبحث الأحزاب السياسية في السودان حيث نبدأ بنشأة الاحزاب التقليدية ثم الراديكالية الحديثة ونشأة الأحزاب الإنفصالية[12].

– نشأة الأحزاب السياسية في السودان بعد الصراع الذي ظهر بين المثقفين داخل مؤتمر الحزبين مما أدى لظهور تيارين نادي الأول بالوحدة مع مصر ونادي الثاني بالإستقلال، كانت بسبب الصراع بين الخريجين المذكرة التي رفعها مؤتمر الخريجين للإدارة البريطانية في العام 3491م والتي جاء بها عدد من المطالب السياسية مما أدى لظهور تشكيلات سياسية. لم يتحقق الإستقلال في السودان نتيجة لمجال مصطلح أو إنتفاضة عامة إنما تحقق نتيجة لعملية تفويض سلطة الدولة على إمتداد عقد من الزمان مما أدى لظهور مجموعة من المؤسسات مثل (المجلس الإستشاري).

– (الجمعية التشريعية – المجلس التنفيذي) ولذلك إجراء الإنتخابات لعام 3591م بإشتراك مديريات وأقاليم الجنوب للإنتخابات للبرلمان السوداني يتكون من مجلسين مستقلين[13].

**الأحزاب التقليدية:**

بعد تصفية التجمعات السياسية الأولى التي ظهرت في العام 1921م – 1924م. تكونت التشكيلات السياسية الكبرى في نهاية الحرب العالمية الثانية، وفي هذه الدراسة تعرفنا بأنها تشكيلات تقليدية بأن التشكيل الإتحادي الذي كان أول من نادى بالحداثة كان قد إنضم إلى التيار الذي ضد وجود دستور إسلامي ترأسه زعماء دنيون، كما تقاسمت قيادات هذه الأحزاب سلطة الدولة في فترة الإنتماء إلى الجماعة الذي لا تستند بروابط الدم وإستمر وجود هذه القيادات في صفوف المعارضة حتى أثناء فترة العمل السري وهي تمثل الأسر الكبيرة «البيوتات» التي توجد على رأس مشيخات الطرق الإسلامية، وطلب بتحريرها من داخل العاصمة ومن هنا تبلور دورها بالذكر في السياق التاريخي السياسي لمستقبل السودان، وقد أكد كثير من المؤرخين أن الجمعيات الدينية الإسلامية بعيدة كل البعد عن الإستجابة لتطلعات المجموعات الهامشية لأنها انخرطت في السودان في صفوف الحركة الوطنية في بادئ ظهورها أثناء الحرب العالمية الثانية، كما أنها إنتفضت دائماً بالحركة السياسية التي كانت ترنو لإقامة صرح نظام ديمقراطي في البلاد. أثناء فترة الحكم التركي، تطورت الجماعتان الكبيرتان «الأنصار – الختمية» اللتان كانتا قد إستعانتا وكبرت قاعدتهما لمساعدة القوة الكولونبالية وتعاونها وغطت شمال السودان – جماعة الأنصار التي تتزعمها أسرة المهدي وجماعة الختمية التي تتزعمها أسرة الميرغني[14].

ترتبط هاتان المجموعتان الكبيرتان مع التشكيلات السياسية المتوالدة عن مؤتمر الخريجين، وهي رابطة تشبه رابطات النشاط الخيري أنشأتها الفئة المثقفة الجديدة في جامعة غردون، وتقدمت بمطالبها السياسية الأولى عام 1942م بينما رفضت الإدارة الكولونيالية إعتبار المؤتمر ممثلاً للرأي العام السوداني ووافقت إدارة التعليم الوطني المصري عليها. لذلك تكون بناء وطني راديكالي داخل الإدارة الكولونبالية مجنداً «وحدة وادي النيل» كما الرادكاليون الوطنيون 1943م في حزب الأشقاء الذي تزعمه إسماعيل الأزهري «الختمية « من هنا جاء إئتلاف هذه الفئة الجديدة المثقفة حول التيار الذي مثل الأغلبية فنجح في إنتخابات مؤتمر الخريجين عام 1945م أما الأقلية التي هزمت في الإنتخابات بعد إنفصلت لتكون حزب الأمة، وإكتسبت شريعتها من المهدية وكان شعار حزب الأمة «السودان للسودانيين» ويجيز إبقاء الروابط مع بريطانيا العظمى، هنا إندمج حزب الأزهري في هذا التوقيت 1952م مع مجموعات سياسية أخرى أقل أهمية من أجل إنشاء الحزب الوطني الإتحادي وقد جمع هذه الأحزاب أعضاء من فئة الأروستقراطيين وملاك الأراضي وقوى موقع هذا الحزب لحصوله على دعم النقابات، وظهرت بعد ذلك تشكيلات سياسية أخرى بضغط من الزعماء الدينيين، بوجه خاص ظهر حزب الشعب الديمقراطي الذي إنشق من الحزب الإتحادي الوطني «الختمية» عرضت الأحزاب السياسية التقليدية وجهة نظرها على صفحات جرائدها: صحيفة «الحزب الوطني الإتحادي» وصحيفة النيل «الأمة» وصوت السودان

«الحزب الديمقراطي الشعبي» ولم تعد أسباب الإنشقاقات بينهم أي أسباب أيدولوجية ولم تعكس التجمعات والإندماجات التي حدثت أي موافقة حاسمة. فضلاً عن أن هذه الأحزاب لم تقدم أي برنامج إقتصادي أو إجتماعي. في الواقع لم تتمكن أي من الأحزاب بإستثناء أول مجلس وزراء تحت رئاسة الحزب الوطني الاتحادي. وتعكر الجو السياسي بين تلك الاحزاب التي وضعت الحواجز بين التجمعات المختلفة وبين رؤساء الأحزاب بل وأيضاً بين التيارات المختلفة داخل التشكيل السياسي[15]، ورئيس مجلس الوزراء لتحديد من يثمل بمثل السودان في المؤتمرات الدولية والإقليمية بصورة عامة تحدث التغييرات في صالح التيارات التي يزعمها زعماء الطائفتين الكبيرتين، مع الميل لإتخاذ أكثر مواقف رجعية إلا أن التشكيلات السياسية ضغطت في المراكز الحديثة لضغوط مارستها مجموعات منظمة ولا سيما المنظمات المهنية والروابط والنقابات[16].

**الأحزاب الراديكالية الحديثة:**

قامت على النقيض من الأحزاب التقليدية التي فلما إختلفت في أيديولوجيتها الأحزاب الراديكالية الحديثة وهي الحزب الشيوعي السوداني والتنظيم الإسلامي - بتنجيد أعضائها من بين الفئات الحضرية ووقفت ضدها وكانت على طرفي نقيض منها من حيث تقاليدها النضالية وبرامجها السياسية[17].

**الأحزاب الإنفصالية:**

لم تكن الهوية الجنوبية هي العنصر الوحيد الذى برز داخل الكيان السودانى. فلقد ظهرت حركات تطالب بالحكم الذاتى الإقليمى بين البجة الذين يقيمون على الحدود مع أرتريا والبحر الأحمر (الشرق) ودارفور الذين حافظوا على بقاء سلطنتهم فى دارفور حتى بعد إنتهاء الفتح الكولونيالى، وأيضاً النوبة فى جبال كردفان والنيل الأزرق، وعند إنشاء مؤتمر الخريجين، بل حتى منذ عام 1938م ضمن (الكتلة السوداء) كل حملة الدبلومات فى النوبة والفور، والفلاته الذين كانوا يسكنون إقليم الخرطوم عام 1954 بعد أن خابت الآمال فى السياسة التى سار عليها أول مجلس تأسيسى، إنتشار الإتحاد لجبال النوبة، مجلس(أبناء البجة) بهدف الضغط على التشكيلات السياسية الكبرى، وخضوعها للجنوب 40 مقعداً إشترك المرشحون أثناء الإنتخابات (1953م) فى تشكيل مجموعة واحدة وإستدلوا على جميع المقاعد بوصفهم حزباً ليبرالياً جنوبياً. نشأ عام 1953م وطالب بتحقيق شكل من أشكال الحكم الفيدرالي[18]،وقادت هذه الحركة منظمات سياسية عسكرية مزاحمة وإستمر وجودها حتى أبرم أتفاق أديس أبابا[19]، لن نناقش هذا الجزء مسالة إنفصال الجنوب وما يتعلق بالأحزاب التى إنفصلت تبعاً لإتفاقية الإنفصال بل نشير لبعض الأحزاب أذ أنها تشكلت قبل الإنفصال وهي أحزاب قادت وعملت للإنفصال إذ أنها كانت أحزاب تدعوا للإنفصال وقد كان تأسيسها سابقاً لقرار الإنفصال كما أسلفنا منها:

- حزب (سانو) بقيادة وليم دينق وهذا على سبيل المثال من الأحزاب.
- حزب الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون قرنق[20].

**دور الأحزاب في تفعيل الديمقراطية:**

يرى هنقينون أن الديمقراطية الناجحة تعتمد على وجود مؤسسات فعالة أكثر من وجود عدد كبير من الأفراد يؤمنون بضم الديمقراطية الليبرالية ويبحثون عن المشاركة الديمقراطية وتسجل الأحزاب كؤمسسات فعالة، حدد هنقينون أنماط التحول الديمقراطي أساس حدوثها هي الأحزاب السياسية خاصة نمطي الإحلال والإجلال التحولي الأول تصاعد نفوذ القوى المعارضة مقابل إنهيار قوة النخبة الحاكمة ما يؤدي لترسيخ الديمقراطية أما الإحلال التحولي فيكون بحودث توافق على التغيير بين الحكومة والمعارضة لحدوث توازن في القوى بينهما وهذا ما يمكن وحده عند إستقراء التاريخ ورصد ظاهرة الديمقراطية جذورها في الثورتين الفرنسية والأمريكية اللتين سمحنا بظهور فعلي للمؤسسات الديمقراطية وأهمها الأحزاب السياسية التي تبلورت بشكل بارز وشكلت أساساً لمواجهة النخب الحاكمة المتسلطة آنذاك[21].

يؤدي لظهور نخب مختلفة تتميز بها كل حقبة وتؤدي لتشكيل تنظيمات متعددة ومتنوعة تماشياً لنموذج التنمية السائد في المجتمع سواء تنظيمات عمالية أو تجمعات صناعية تعمل لتحقيق مصالحها ومنها تكونت الأحزاب السياسية نتيجة لهذه التكتلات وهو ما أدى لتطور أنواع الديمقراطية[22].

**المساهمة العملية للأحزاب السياسية:**

إن بداية الأحزاب كانت ذات نشأة برلمانية، وجاءت نتيجة لثورات قادتها الأمم من أجل التعبير عن خياراتها ومشاركاتها في الحكم والتخلص من الإستبداد[23]، وكان لكل ثورة أو مرحلة من مراحل تطور المجتمعات، خاصة على المستوى الإقتصادي دور بارز في بلورة التشكيلات السياسية التي عرفت فيما بعد بالأحزاب السياسية، ولكن المنافسة على خدمة الشعب[24].

**علاقة الأحزاب السياسية بالمجتمع:**

نتيجة ما سبق عرضه فإن إنعاكسات الواقع التنظيمي والسلطوي داخل الأحزاب السياسية سينعكس بدوره على العلاقات أو العلاقة بين المجتمع والحزب والتي هي علاقة تحدده وأصبحت تبين على أسس مصلحية وإنتخابية[25]، وبدل ذلك أصبحت إمتداداً للإدارة الحكومية وإمتداد السلطة، مما أفقدها الكثير من المصداقة أما الناخبين والمتعاطفين، هذا يبرز من خلال خروج الأحزاب السياسية وتجاوز الأحداث لها أو عدم قدرتها على الإستجابة للمطالب التي يعبر عنها المواطنون في العديد من المناسبات[26].

**العمل الحزبي وتفعيل التحول الديقراطي:**

تعتبر الثورة الكونية والوعي التاريخي أن العالم مر ولا زال يمر بثورة مثلثة الجوانب، ولعل أولها يتمثل في الثورة السياسية والتحول من السلطوية والشمولية إلى الديمقراطية والتعددية وإحترام حقوق الإنسان حيث ثبت أن هيمنة الحزب الواحد مضادة للطبيعة الإنسانية وأن التعددية السياسية والثقافية أصل من أصول المجتمع الإنساني، وعلى هذا الأساس فقد أصبحت التعددية السياسية السمة الأولى والأساسية في المجتمعات الإنسانية المتقدمة والنامية على حد السواء[27].

فعلى الصعيد المجتمعي والسياسي نجد أن الأحزاب وظائف وأهداف عدة تؤدي في إطار إستراتيجية دينامية تصنيعها الحياة السياسية والمعركة الإنتخابية التي تنخرط فيها الأحزاب وبدرج «قليب برو» هذه الوظائف بشكل دقيق في الآتي:

**أولاً: الأحزاب كالآت إنتخابية:**

ويقدر المظهر الأكثر وضوحاً لنشاط هذه الأحزاب في الأنظمة الديمقراطية التعددية، بحيث تعمل هذه الأحزاب في هذا الإطار على إنتقاء المرشحين للإنتخابات «الوطنية والمحلية» وتعد هذه أهم وظيفة لها، وبشكل الدخول في المعترك الإنتخابي الفيصل بينها وبين جماعات المصالح وتتنوع إجراءات إنتقاء المرشحين بحسب الأنظمة الداخلية للأحزاب التي تعطي للأعضاء حقوقاً متفاوتة الإتساع، إذ تكون تلك الإجراءات محددة بدقة في الأنظمة الداخلية للأحزاب ذات البنية القوية في ين تكون بطرق إختيار لا شكلية تصادق عليها القيادة في أحزاب الأطر ونقابات المنتخبين، وتمثل الوظيفة الثانية في هذا الإطار في «تعبئة الدعم» بغية توفير أفضل الشروط للمعترك الإنتخابي، وهنا تبدو قوة التنظيم الحزبي من حيث التدعيم المادي الخاص بالحزب للمرشح. فضلاً عن الإعانات الإستثنائية التي تجمع أثناء الحملة الإنتخابية، وترويض النشاطات الدعائية كتوزيع المنشورات والصحف والملصقات وغيرها، وتكمن الوظيفة الثالثة في إختيار «القادة الوطنيين» وهي عملية مشروطة للوصول للسلطة[28]. وتعد ظاهرة التحالف والإئتلاف بغية الوصول للأغلبية الإنتخابية ومن بعدها الأغلبية البرلمانية سمة النظم التعددية الحزبية، وتتأثر إستراتيجيات التحالف بالغرب السياسي وما يفرزه من ثنائية (شركاء ، خصوم) وهنا لابد من إمكانية دمج أكبر للأحزاب الأكثر تفادياً سياسياً في المسرح الإنتخابي.

**ثانياً: الأحزاب كحلقات للجدل:**

تسهم الأحزاب في تكوين الإرادة العامة من خلال التأثير على الرأي العام وتوجيهه بفضل ما تثيره من مجادلات سواء كانت هذه الأخيرة داخلية بحيث تسمح للقاعدة الحزبية بإعلان موقفها من خط الحزب أو داخل المؤسسات البرلمانية حيث تجابه الأغلبية والمعارضة ويكون الرهان المباشر حول مراقبة النشاط الحكومي، كما قد تتجلى أيضاً في المشاهد الإعلانية ومن خلال هذه المجادلات تؤخذ بعض التوقعات التي يشاع إنها صادرة عن المجتمع على عاتق الأحزاب كمطالب صريحة أو إسيتاءات وآمال عديدة الأشكال ومانعة وغير مصاغة بشكل دقيق لشرائح المجتمع، هذا فضلاً عن الإطلاع بإهتمامات الناخبين حول القانون الإنتخابي والأعضاء والقاعدة ...الخ وتؤخذ التوقعات الإجتماعية عموماً من خلال الإعداد الإيديولوجي والمذهبي الهادف إلى إرساء أسس شرعية لمشروع مجتمع واسع، ويعد بمثابة المشروع الذي يقدم الأجوبة الحقيقية على أسباب تلك الإستياءات، وهذا ما يظهر جلياً في الأحزاب الأيديولوية أكثر من نوعها لإعتمادها على المذهبية والمرجعية النظرية[29].

**ثالثاً: الأحزاب كأدوات للتكيف الإجتماعي:**

إذ يعد المذهب والبرنامج وحتى مواضيع الحملة الإنتخابية نقلاً فعلياً لرسائل تستخدم كمرجع مشترك ليس لأعضاء الحزب فحسب، بل لناخبيه والمتعاطفين معه على مختلف شرائحهم

ومستوياتهم ونماذجهم، فالمراهنة على قضايا كالحرية وحقوق الإنسان والتضامن تشعر بوجود تضامنات أفقية تتجاوز الفوارق العمرية والطبقية والمحلية والجهوية وتشجع بشكل أكبر التكامل الإجتماعي وهذا ما يجعل دينامية الجدل السياسي بين الأحزاب بمثابة المحرك الذي يستفز المواطنين للدخول في الحياة السايسة، ولأن هذا الجدل لا يمكن أن يكون عملياً إلا في إطار العملية الأغلبية وتعترف بشرعية المنهجين في المجتمع، ولهذا فإن الدعوة العامة للمشاركة في الإقتراع توطد الصورة التي تجعل من المواطن الحر والمسؤول قاعدة البناء الديمقراطي، وعلى ضوء ما سبق نستشفي أن الأحزاب السياسية تعد ميكانيزما فعلياً في تعبئة الجماهير ورفع مستوى وعيها السياسي، وكذا الإلمام بالمطالب الجماهيرية أيديولوجياً وميدانها من خلال إستراتيجيات تحويل الأفكار إلى ممارسة النظرية أما تطبيق وطبعاً ذلك يرتبط بعدة عوامل كشكل ونوع ودرجة تنظيم كل حزب، وكذا ظروف نشأته التاريخية وبيئته السيايسة، وذلك بغية عقلنة تلك المطالب وإخضاعها لما هو نتاج ولما هو ممكن، وبالتالي المساهمة الفعلية في مسار التنمية الوطنية، كما أنه يتأثر بهذه التنمية حيث ان التعددية الحزبية ترقي وتتقدم بما توفره الساحة السياسية من إمكانات للتحرك والعمل الديمقراطي الفعال، الحزب يرتبط إرتباطاً مؤثقاً ومؤثراً فهو من ناحية يعد أحد نتائجها وبالتالي يعتبر متغيراً تابعاً لها، وهو من ناحية أخرى يمثل أحد الميكانيزمات الأساسية المؤثرة فيها وهو بذلك متغيراً مستقلاً عنها[30] وعموماً سنحاول التعرض لتأثيرات وآثار هذه العقلاقة الجدلية وتفعيلها لممارسات التحول الديمقراطي فيما يأتي:

**1/ التنشئة الإجتماعية السياسية والثقافة السياسية:**

تعد التبعية الإجتماعية العملية الدينامية الأولى التي تستلزمها مقتضيات التحول الديمقراطي وتحقيق التنمية السياسية، وهي عملية توكل بالدرجة الأولى للأحزاب بحيث تقوم الأحزاب عن طريق التنشئة السياسية بتأهيل المواطنين لممارسة العمل السياسي وتجنيد العناصر القيادية اللازمة لقيادة العمل السياسي والتنموي في المجتمع عموماً، ويتم ذلك عبر مختلف مستوياته التنظيمية أو من خلال دورات التثقيف السياسي التي نعقدها، أو من خلال وسائل الإعلام والمدارس، إذ تقوم بتعريف المواطنين بمختلف النظريات والإتجاهات والتيارات الفكرية وبرامجه السياسية وأساليب عمله التنظيمي فضلاً عن تعريفهم بالمشكلات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية وإيجاد حلول لها وإختيارها وتقويمها وتقييمها، وهكذا تتجلى قوة الحزب وفعاليته في بناء الوعي السياسي للمواطنين وتنميته وتزيد من قدرتهم على مباشرة العمل السياسي وتحمل تبعاته والمشاركة بشكل إيجابي وفعال يخدم قضايا المجتمع عامة ويؤثر على عملية التنمية السياسية والتنمية الشاملة، كما يتمثل دوره أيضاً في تعزيز الثقافة السياسية السائدة إن كانت مجدية[31].

**2/ الإتصال السياسي:**

يعد الحزب المحرك الأساسي للإتصال السياسي، وما يلاحظ في دول العالم الثالث أنه ينتمي لمحدودية دور وسائل الإعلام وغيابها وتخلفها أو عدم كفايتها وتقضي فاعليتها يصبح دور الإتصال السياسي مناطاً أكثر للأحزاب السياسية أكثر مما هو في الدول المتقدمة.

**3/تفعيل المشاركة السياسية للمواطنين:**

ويعتبر الحزب أيضاً دوراً رئيسياً في المشاركة السياسية وتفعيلها، بحيث من بين أهداف قيامه تنظيم الحركة السياسية للجماهير، وتيسير مشاركتها في مختلف الأنشطة السياسية بشكل منظم ومشروع وذلك بتمكين الجماهير حق التعبير عن مصالحها ورغباتها ومعتقداتها بأكثر حرية هذا من ناحية، وتهيئتهم للمشاركة في صناعة القرار السياسي وإختيار الحكام بإسلوب مشروع، ويساعد على التجديد المستمر في حركة العمل السياسي في صفوف هؤلاء وصفوف الصفوة الحاكمة على السواء من ناحية أخرى، وبصفة عامة فالمشاركة السياسية التي تنشأ في إطار الأحزاب تأخذ صيغتين.

**4/تشكيل الرأي العام:**

حيث تقوم الأحزاب بدورها لإقناع الجماهير ببرامجها السياسية وأيديولوجيتها العامة عن طريق التنشئة الإجتماعية السياسية، وكثر تكوين الآراء الواعية تجاه المشكلات المجتمعية الواقعية بحيث تبلور لديهم إعتقادات معينة حول هذه المشكلات من خلال ما يحتاج لها من وسائل دعائية وإعلامية وكذا من خلال المناقشات العامة.

**5/ إحترام مبدأ الفصل بين السلطات وممارسة الرقابة الأساسية وتحديد المسؤوليات:**

**ت**شارك الأحزاب بإعتبارها سلطة رقابية وضبطية في المجتمع بشكل مستمر على إحترام مبدأ الفصل بين السلطات كما أنها تمارس حقوق المساءلات السياسية وإستجواب المسؤولين الحكوميين خاصة فيما يتعلق بالقضايا العامة التي تهتم الصالح العام، كما تعمل حثيثاً على إحترام الدستور وسيادة القانون في تشكيل السلطات وبناءاتها وأدوارها المختلفة وضرورة إحترام مسؤوليات كل سلطة تجاه الوطن والمجتمع[32].

**6/تحقيق الإستقرار والتضامن الإجتماعي ودعم مبدأ المواطنة:**

عموماً يرتبط التكامل الإجتماعي السياسي بالمشاركة السياسية وذلك من خلال التأكيد على قيمة المساواة في الحقوق والواجبات داخل المجتمع، كما أن التوغل الجغرافي يحقق بدرجات كبيرة التكامل الإقليمي الذي يساعد على التكامل الإجتماعي – السياسي سواء في صفوف الجماهير أو بين الإثنين معاً من خلال تطويرها شبكة إتصالية قوية وفعالة تعمل على تعميق الوعي بالهوية الوطنية الموحدة بين مختلف الطبقات والجماعات، وهذا يمثل بحق نشر الروح المواطنة ومبادئها دعماً لمسارات التحول الديمقراطي وتحقيق الديمقراطية[33].

**فرع الأحزاب السياسية كآلية للمشاركة في بناء الحكم الرشيد:**

تشكل الأحزاب السياسية مؤسسة غير رسمية أساسية في أنظمة الحكم الديمقراطية، نظراً لما يتمتع به من قدرة على التأطير والتنجيد والتمثيل والمراقبة، فالحزب الديمقراطي هو أكثر المؤسسات علاقة بنظام الحكم والدولة الديمقراطية، فهو إما حكومتها أو حكومة الظل فيها، توجد هناك علاقة جدلية بين الحكم الراشد وبين المجتمع المدني ومؤسسات كالأحزاب السياسية التي تعتبر مظهر من مظاهر الحكم الجيد إلى جانب شرعية الحكم والإنتخابات النزيهة والتمتع بالحقوق السياسية والمدنية.

**دور الأحزاب في تجسيد مبادئ الحكم الرشيد:**

حتى تتمكن الأحزاب من القيام بدورها في تطبيق مبادئ الحكم الراشد وحماية الديمقراطية وحقوق الإنسان وإقامة أنظمة الحكم الديمقراطية الجيدة لابد لهذه الأحزاب أن تتصف بما يلي:

1 - الإستقلالية. 2 -الديمقراطية الداخلية. 3 -العضوية.

**تسعى الأحزاب لتجسيد قيم ومعايير الحكم الراشد بالآتي[34]:**

**1 -التجسيد السياسي:**

إعداد القيادات ويشمل القيادة العليا في البرلمان والحكومة وكذلك على مستوى الوظيفة الحزبية.

**2 - التنشئة السياسية:**

وهي غرس قيم الثقافة المعاصرة وإحترام حقوق الإنسان والإلتزام بفكرة الشرعية.

**3 - المسآلة:**

يعرفها برنامج الأمم المتحدة بأنها الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية إستخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم والأخذ بالإنتقادات التي توجه لهم وتلبية المتطلبات المطلوبة منهم وقبول (بعض) المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة أو عن الخداع والغش. تمارس الأحزاب السياسية وظيفة المساءلة عن طريق:

- وجودها في البرلمان وذلك عن طريق السؤال الشفوي «المساءلة التشريعية البرلمانية»[35].
- أو عن طريق وجودها في الحكومة الإئتلافية «المساءلة التنفيذية» وهي مسؤولية الجهاز الحكومي الذاتية في محاسبة نفسه بنفسه عبر مؤسساته الرقابية والمحاسبية.
- المسآلة غير السلطة الرابعة «الإعلام» الجرائد والصحف الحزبية.
- المسآلة عن طريق المجالس المحلية المنتخبة «التمثيل القاعدي».

4 -**الشفافية:**

تعني توفر المعلومات في مواقيتها وإفساح المجال أمام الجميع للإطلاع على المعلومات الضرورية والموثقة، مما يساعد على إتخاذ القرارات الصالحة في مجالات السياسات العامة، وهذا الأمر لا يمكن توفيره إلا بإطلاق الحريات العامة وحريات الرأي والتعبير وإفساح المجال لحرية الصحافة خاصة الصحافة الحزبية، وهو ما يسمح للمواطنين بالمراقبة والمساءلة[36].

5 -**التنافسية السياسية:**

يقدم الحزب بإدارة الصراع السياسي في المجتمع وذلك بتنظيم التنافس بين القوى بشكل سلمي ليبعده عن دائرة العنف.

6 -**توسيع قاعدة المشاركة:**

حيث يشكل الحزب أحد قنوات الإتصال بين المحكومين والحاكم ويفتح المجال للأفراد للإتصال والمساهمة في الحياة العامة.

7 -**محاربة الفساد:**

إن الحكم الديمقراطي القائمة على التعددية الحزبية وتداول السلطة تحول دون إستقرار حزب سياسي، بالقوة والنفوذ ويجعل الذي في السلطة محل متابعة ورصد ومحاسبة[37].

**نشأة وتعريف حزب الأمة:**

**حزب الأمة السوداني:**

إن مبادئ جميع الأحزاب السياسية التي قامت بالسودان قبل إعلان إستقلاله كانت تدور حول فكرة واحدة قوامها ماهي العلاقة التي يريدها السودانيين لبلادهم بمصر هل هي الوحدة أو الإتحاد أم الإستقلال؟ لذلك إنقسم الرأي العام السوداني إلى قسمين رئيسيين ينضوي تحت كل قسم منها عدة فروع:

**القسم الأول:**

فهو الذي يؤتي بضرورة إيجاد وليفة بحد مصر والسودان وإن إختلف أنصاره في مدى قوة هذه الرابطة هل هي إتحاد شخص؟ أم إتحاد فيدرالي؟ أم وحدة وإندماج؟ مما أدى إلى تعداد فروع هذا القسم. ويطلق على هذا القسم الأحزاب الإتحادية.

**القسم الثاني:**

فهو الذي أدى بإستقلال السودان دون أن تكون له أي رابطة مع مصر إلا الروابط التي تجمع بين الدول كاملة السيادة في المحيط الدولي أو العائلة الدولية ويطلق على هذا القسم الأحزاب الإستقلالية، كما ظهر نوع ثالث من الأحزاب خاصة بعد إستقلال السودان بعضهم يقوم على أساس عقائدي وبعضهم يقوم على أساس قبلي[38].

**حزب الأمة:**

أنشىء حزب الأمة في عام 1945م وكان الغرض الأساسي من إنشائه محاربة الفكرة الإتحادية التي أخذت في الإنتشار في ذلك الوقت وبالتالي القضاء على الحركة الوطنية التي كانت تتزعم الأحزاب الإتحادية، ويشبه السودانيين حزب الأمة السوداني بحزب الأمة المصري الذي أنشأه مرور في مصر لمناهضة الحزب الوطني، وقد أنشأ حزب الأمة راعى طائفة الأنصار ووجه أتباعه بالإهتمام إليه، فكان أن إنضموا جميعاً غليه واضح كل أنصاري ينتمي إلى حزب الأمة وبذلك فهو حزب طائفي في المقام الأول إلا أنه بالإضافة للتبعية الدينية كان يعتمد على تفرد الإدارة الأهلية القبلية التي وجهتها حكومة السودان بالإنضمام إليه مما أدى لزيادة عدد المنضمين إليه عند إنشاءه، وفيما عدا ذلك فإن جمهرة المواطنين كانت تنفر من مجرد ذكر حزب الأمة، ويعتبر حزب الأمة أكثر الأحزاب الإستقلالية تطرفاً في عدائه لفكرة إتحاد مصر والسودان[39].

إن مبادئ حزب الأمة مشتقاة من شعار بسط (السودان للسودانيين) وقد أطلق السودانيين على هذا الشعار عبارة (كلمة حق أريد بها باطل)، حزب الأمة في نشأته ونشاطه كان يهدف لفصل السودان عن مصر، وكان الإنجليز يوجهونه للمضي في هذا الطريق بغرض توجيهه فيما بعد إلى سلوك الطريق المكمل لذلك وهو المطالبة بإنقسام السودان إلى مجموعة الشعوب

البريطانية (الكومنولت البريطاني) لذلك فقد كان حزب الأمة (الولد المدلل) لحكومة السودان، وفي ذلك يقول منشئ الحزب وراعيه في مذكراته: (أما الإنجليز فقد تعاضوا عن الحركة الإستقلالية وعن حزب الأمة إذ كان همهم الأول القضاء على النفوذ المصري) ويضيف داعي الحزب (لم يكن حزب الأمة مبرأ من الأخطاء ومن أخطائه الباردة أنه ذهب في بعض الظروف أكثر مما يجب في مهادلته للحكومة) هذا وقد تعاونت جماهير حزب الأمة قبل قيامه مع الإستعمار الإنجليزي بالسودان وذلك حين إشتركت جماهير الأنصار بتوجيه من راعي طائفة الأنصار في إخراج المجلس الإستشاري لشمال السودان عام 1943م بحجة إستخلاص حقوق البلاد بالطرق السليمة كما إشترك حزب الأمة في إخراج الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي عام 1948م كما تعاونت في اللجنة التي شكلها الإنجليز عام 1948م كما تعاون في لجنة شكلها الإنجليز عام 1950م للنظر في تعديل قانون المجلس التنيذي والجمعية التشريعية.

في ديسمبر عام 1950م تقدم ممثلوا حزب الأمة في الجمعية التشريعية باقتراح يطلبون فيه إن تتقدم الجمعية بتوصية إلى الحاكم العام ليطلب من دولتي الحكم الثنائي منح السودان الحكم الذاتي[40]، ورغم أن الإنجليز لم يقبلوا الفكرة بحجة أنها جاءت مبكرة إلا أن الإقتراح فاز عند التصديق عليه بأغلبية صوت واحد، من المؤكد أن الإنجليز لو أرادوا قتل إقتراح مشروع الحكم الذاتي داخل الجمعية التشريعية ليتم لهم ذلك، إلا أنهم أرادوا إضفاء مظهر ديمقراطي جدي على الجمعية التشريعية، كما أنهم قدروا إلا غضاضة في إقامة مؤسسات الحكم الذاتي في ذلك الوقت طالما أنها تحت إشرافهم وهي هدفهم البعيد كما يقولون، إلا أن مجرد تجرؤ حزب الأمة على إقتراح إقامة الحكم الذاتي بالسودان لم يدعه الإنجليز يمر بدون أن يلقن حزب الأمة درساً يعيه مستقبلاً ولا يخالف رغباتهم مهما كانت ولذلك عمل الإنجليز على إنشاء حزب إستقلالي جديد هو الحزب الجمهوري الإشراعي، كما أن قادة حزب الأمة يرون أن 70% من سكان المديريات الشمالية الست يؤيدون حزب الأمة إلا أن الإنتخابات البرلمانية الأولى التي أبرمت عام 1953م أثبتت أن أنصاره لا يزيدون عن 20% في السودان كله ومن الأشياء التي تؤخذ على حزب الأمة أيضاً بالإضافة إلى تعاونه مع الإنجليز، قيامه بحوادث أول مارس عام 1954م التي راح ضحيتها عدد كبير من المواطنين وتسليمه للجيش في نوفمبر 1958م وإن كانت مقاومته العنيفة للحكم العسكري فيما يعد قد خففت من أثر فعلته الأولى، يمتاز حزب الأمة بتماسكه ووحدته، إلا أنه تعرض لخلافات أدت إلى إنقسامه إلى جناحين، عرف بجناح الإمام نسبة لإمام طائفة الأنصار، وعرف الثاني بجناح الصادق نسبة للصادق المهدي رئيس الحزب، وإستمر الإنقسام منذ 1966م حتى أبريل عام 1969م حيث توحد مرة ثانية[41].

إذا كان حزب الأمة قد قام على أساس طائفي وإقتصرت عضويته قريباً على الأنصار إلا أنه تبع كذلك بظاهرة أخرى هي قصرا لمناصب القيادية فيه على أفراد بيت المهدي وليس أدل على ذلك من البيان الذي صدر في أبريل عام 1969م بشأن توحيد الحزب وقد إقتصرت الترشيحات للمناصب السياسية الكبرى في المستقبل في بيت المهدي فهو يجعل من إمام الأنصار السيد الهادي

المهدي المرشح الوحيد لحزب الأمة لرئاسة الجمهورية في ظل الدستور الدائم ويجعل البند الثالث الصادق المهدي رئيس الحزب المرشح لرئاسة الجهاز التنفيذي في أي حكومة يؤلفها حزب الأمة أو يشترك فيها[42].

**تجربة الأحزاب في حكم السودان:**

كلل كفاح ونضال الحركة الوطنية في السودان بالنجاح بعد إفراز الصراع السياسي الحاد الأحزاب السياسية التي حملت رأيه الكفاح من خلال منابرها الواسعة التي شملت كل الشعب السوداني وقاومت غطرسه البريطانيين والمصريين في الإستحواذ على حقوق الشعب في الحرية والإستقلال، وقد أثمر كفاح هذه الأحزاب بعد أن نال السودان الحكم الذاتي في عام 1953م ومن ثم الإستقلال الكامل في نهاية ديسمبر 1955م، سوف نتناول هنا الفترات الديموقراطية بما فيها الحكم الذاتي التي تعتبر اللبنة الأولى في نظام الحكم النيابي في السودان، وسوف نتناول الجوانب المختلفة لهذه الفترات دساتها[43].

**فترة الحكم الذاتي (الديموقراطية الأولى 1953 – 1958م):**

لا يتفق المؤرخون والسياسيون على بداية الحكم الديموقراطي في السودان لكن الكل يتفق على أن أول مجلس تشريعي تم إفتتاحه في عام 1953م بداية إنطلاق الحكم الذاتي في السودان حيث أرسلت الأحزاب ممثليها إلى البرلمان، جاءت فترة الحكم الذاتي بعد أن أبرمت الحكومة المصرية والمملكة المتحدة إتفاقاً يقضي بأن تبدأ إجراءات تقرير المصير للسودان وذلك بعد أن يصدر البرلمان السوداني قراراً يعرب فيه عن رغبته في إجراءات تقرير المصير[44].

البرلمان: يتكون البرلمان السوداني من مجلسين هما مجلس الشيوخ ومجلس النواب وهذا النظام جاء وفقاً للتوصية التي قدمها بروفسور (هازلود) إلى اللجنة التي شكلت لوضع قانون الحكم الذاتي. يتكون مجلس الشيوخ من خمسين عضواً يعين مجلس السيادة عشرين منهم بمحض إختياره وينتخب ثلاثون حسب المادة (44) من دستور 1956م إلا أن دستور 1958م لقد أجريت الإنتخابات والتي إستغرقت العمل التحضيري لها وإجرائها فترة طويلة من أبريل حتى ديسمبر 1953م[45]، إستمر برلمان الحكم الذاتي الذي بدأ في يناير 1954م في العمل لمدة عامين بعد الإستقلال ووفقاً للأحكام الإنتقالية التي تضمنها الدستور العام 1956م، وفإن الحزب الوطني الإتحادي بأغلبية المقاعد وقدم إسماعيل الأزهري رئيساً للوزراء ومثل الجنوبي الثروة الحيوانية ووزيرين بدون حقائب، وتم إعلان الإستقلال وأجريت إنتخابات جديدة 1958م.

**التجربة الديموقراطية الثانية (1964 – 1969م):**

أودت السياسة التي إنتهكتها الأحزاب السودانية والزعامات الحزبية التي تسلم العسكريون للسلطة، وقد تم تعطيل العمل بدستور 1956م ويتم حل الأحزاب السياسية وأغلقت الدور الصحفية ومارس النظام العسكري التسلط إلا أن قطاعات الشعب المختلفة من عمال ومزارعين وطلاب ورجال أحزاب قاومت الضرب من الحكم حتى قضت عليه بقيام ثورة الحادي والعشرين من أكتوبر 1964م الشعبية التي أعادت العمل بأحكام الدستور المؤقت بعد أن أدخلت

عليه التعديات اللازمة، وقد إحتفظ بنفس خصائص الدستور 1956م فيما يتعلق ببدء السيادة الشعبية ونظام الدولة الواحدة إختياره للديمقراطية النيابة البرلمانية كأسلوب للحكم وكفالته للحقوق والحريات العامة هذا الدستور في العمل بدستور السودان المؤقت لعام 1964م[46].

**الإنتخابات العامة:**

قامت الجمعية التأسيسية في يونيو 1965م لأسباب سياسية في فبراير 1968م وتضمن القرار إصدار من مجلس السيادة بحل الجمعية الدعوة لإجراء إنتخابات نيابية لقيام الجمعية الثانية وقد بدأ التسجيل من مجلس السيادة لهذه الإنتخابات في فبراير 1968م وبدأ الترشيح في مارس وكان التصويت في أبريل من نفس العام وأعلنت نتائجه في أواخر أبريل 1968م وقد إشترك في هذه الإنتخابات 22 فرداً على مقاعد الجمعية وانحصر توزيع مقاعد الجمعية على الأحزاب الأحد عشر وكانت النتيجة أن نال الحزب الإتحادي الديمقراطي وهو الحزب الذي نتج بعد إندماج حزب الشعب الديمقراطي مع الحزب الوطني الإتحادي فنال هذا الحزب الأغلبية[47]، إنعقدت الجمعية التأسيسية في مايو 1968م وكان الحزب الإتحادي قد إئتلف مع حزب الأمة جناح الصادق المهدي وتم إختيار خمسة من أعضاء الإئتلاف لمجلس السيادة هم (إسماعيل الأزهري – خضر حمد من الإتحادي الديمقراطي وداؤود الخليفة والفاضل البشرى من الأمة جناح الهادي وجبرفاس من الجنوب، بعد ذلك إنتقلت الجمعية لإختيار رئيس الوزراء وقد تم الإجماع على السيد محمد أحمد المحجوب مرشح الإئتلاف ونال 146 صوتاً بينما حصل السيد الصادق المهدي على 50 صوت وشكل رئيس الوزراء وزارته التي إستمرت حتى حلها عن طريق الإنقلابيين في مايو 1969م[48].

**التجربة الديمقراطية الثالثة:**

بالنسبة للديموقراطية الثالثة فقد بدأت 1986/5/15م إلى يونيو 1989/29م وقد إتسمت هذه الفترة بالحكومات الإئتلافية والتي يمكن إيجازها على النحو التالي :

**الإئتلافية الأولى:**

كانت نتيجة إنتخابات الجمعية التأسيسية أن تشكل وزارة إئتلافية من أكثر من حزب حتى يتوفر لتلك الوزارة التأييد المطلوب في الجمعية، مما أدى إلى تكوين أول وزارة في 1986/5/15م على أساس إئتلاف خريجي بين حزب الأمة والإتحادي الديموقراطي وبعض الأحزاب السياسية الجنوبية وقد إستمدت هذه الوزارات بالضعف بسبب تماسك أعضائها بولاء القسم ومصالحهم الحزبية وإتجاهاتهم الفكرية المتباينة، الملاحظ أن هذه الوزارة تكونت من حزبين هما الأمة والإتحادي الديمقراطي وعدد من الأحزاب الجنوبية ولكنها جميعاً كانت في حالة خلاف مستمر فيما بينها وهي في ذات الوقت إتجاهات مصلحية وإقليمية مختلفة تماماً عن إتجاهات الحزبين الكبيرين[49].

**الحكومة الإئتلافية الثانية:**

تشكلت هذه الحكومة الإئتلافية في يونيو 1987م حيث بدأت التركيبة الحزبية المكونة من حزب الأمة الإتحادي الديمقراطي وبعض الأحزاب الجنوبية على تعبير بعض وزراء الوزارة

السابقة، ومن هنا يتضح لنا تغيير بعض الوزراء بتقديم المصلحة الحزبية على المصلحة العامة أو القومية، وإن دواعي الإئتلاف لم تكن إيجابية إطلاقاً بمعنى أن الإئتلاف لم يتم إلا لضرورة عدم وجود إئتلاف بديل ونتيجة للخلافات التي بدأت على الحكومة وسطح الوزارات بصورة واضحة وعدم تجانس الأحزاب المؤتلف، واجهه القضايا المعبرية ثم تقضي الإئتلاف بينهم في 20 أغسطس حيث صدر بيان مشترك من حزب الأمة والإتحادي الديمقراطي إتفاقية على إستمرار كل المناصب السياسية الممارسة على مهامها، وأن تستمر كافة السياسات كما هي وذلك حتى موعد أقصاه 7 سبتمبر حتى تجري مشاورات بتشكيل حكومة إئتلافية قومية[50].

**الحكومة الإئتلافية الثالثة:**

إزاء كل ما حدث قامت الجمعية التأسيسية في أبريل 1988م بإنتخاب الصادق المهدي رئيساً للوزراء وتشكيل حكومة إئتلافية قومية، شارك فيها كل من حزب الأمة القومي الحزب الإتحادي الديمقراطي الجبهة الإسلامية القومية، الحزب القومي السوداني وبعض الأحزاب الجنوبية المعارضة مكونة من أعضاء للحزب الشيوعي السوداني بالإضافة للأعضاء الجنوبيين ولم تستمر تلك الوزارة بسبب أن الحزب الإتحادي الديمقراطي، وهنا نظير النظرة الحزبية الضيقة والمكايدات الحزبية التي كانت سبباً في عدم الإستقرار وعدم إستمرار الجبهة الوطنية في إطار حكومة قومية قادرة على السير بتجربة الديمقراطية في طريقها السابق مما زاد الوضع سوء لتلك المكابرات الحزبية إعلان حركة التمرد في المؤتمر الدستوري بصدور قرار رسمي من مجلس الوزراء للموافقة على إتفاقية السلام المبرمة بينها وبين الحزب الإتحادي الديمقراطي بتقديم خطاب لرئيس الوزراء 1988/2/25م بحظرهم فيها بالإنسحاب من الوزارة والمطالبة بتشكيل حكومة مصالحة وطنية.

**الحكومة الإئتلافية الرابعة:**

إزاء عدم الإستقرار رأت الوزارات الإئتلافية بدء تشكيل وزارة جديدة بعد إنسحاب الحزب الإتحادي الديمقراطي من الوزارة. وأعلن تشكيل الوزارة الجديدة في الأول من فبراير 1989م وكانت وزارة إئتلافية تكونت برئاسة الصادق المهدي، ومن وزراء حزب الأمة والجبهة الإسلامية والحزب القومي الإسلامي والحزب القومي السوداني بالإضافة لأربعة أحزاب جنوبية وقد تولى الحزب الإتحادي الديمقراطي قيادة المعارضة لأول مرة من خلال التجربة الديمقراطية الثالثة[51].

**الحكومة الإئتلافية الخامسة:-**

تم تشكيلها في 1989/5/20م برئاسة السيد الصادق المهدي لوزراء من وزراء ينتمون إلى حزب الأمة والإتحادي الديمقراطي وبعض الأحزاب الجنوبية ووزيرين من الحزب الشيوعي السوداني ووزيرين يمثلان النقابات، وتوالت الجبهة الإسلامية برئاسة المعارضة المستمرة للحكومات السابقة عن التصدي للمشكلات التي عانى منها السودان، حيث تدهورت الأوضاع السياسية إلى حد لم تشهده البلاد من قبل، وأسهم في تفاقم الأزمة في أحداث الفياضانات والسيول التي عمت السودان في عام 1988م وإستمرت هذه الحكومة تعاني من ذلك العجز إلى أن حدث إنقلاب ثورة الإنقاذ الوطني30/يونيو 1989م [52].

## تقييم تجربة الأحزاب السودانية في الحكم ومقارنتها بأحزاب دولية وإقليمية:

### تقييم تجربة الأحزاب السودانية في الحكم:

في سياق البحث عن مخرج للسودان من حالة عدم الإستقرار السياسي المزمن وتأسيس حكم ديمقراطي قابل للإستقرار والتطور، ومثل هذا التغيير بالتأكيد سوف يسفر عن منهج جديد في تحليل وتقييم المحطات المعضلية في السودان وفي تاريخه السياسي، حتى يكون العمل للمستقبل مسترشداً بدروس التاريخ، مما يجب البلاد تكرار الأخطاء السابقة ومن ثم إعادة إنتاج الأزمات التي تمثلت في الحروب الأهلية والفشل الإقتصادي والتنموي وإنهيار الخدمات الأساسية وإهدار حقوق الإنسان[53].

فالبرجوع لإنقلاب مايو كانت البلاد تعيش أزمة سياسية ودستورية لا جدال وكذلك فراغ سياسي مما يجب مساءلة تاريخية للأحزاب التي كانت حاكمة في تلك الفترة، ولابد أن يكون في سياق البحث عن البديل الديمقراطي الناضج والذي لديه القدرة على الإستمرارية ومن ثم النماء والتطورلا يكون في سياق النموذج الإنقلابي والبديل الشمولي الذي أرود البلاد موارد الهلاك، لأن هذه سياحة عكس تيار التاريخ يمارسها بعض الدكتاتور من وبعض الذين يجهلون حفيظة أن توطين الديمقراطية في (ظروف التخلف) عملية معقدة وتراكمية تحتاج لعبر ومثابرة وجهد فكري ولا يدركون أن عثرات أية تجربة ديمقراطية في بلادنا يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من رصيد التجربة الديمقراطية الوطنية وتجب الإستفادة منه في إثراء الوعي الديمقراطي لا أن يكون ذريعة لمصادرة الحق الديمقراطي، ننطلق هنا في المدخل الحديث عن فرضيتين:

**الفرضية الأولى:**

أن الأحزاب السياسية التي تولت الحكم بعد ثورة أكتوبر مثلت شريكاً أساسياً عن ضياع أكتوبر كفرصة تاريخية لتحقيق تحولات ديمقراطية نوعية في المسار الوطني السوداني عبر بلورة إتفاق قومي حول التوجه الكلي للبلاد فيما يتعلق بإنجاز (أهداف ما بعد الإستقلال) ممثلة في تحقيق الوحدة الوطنية عبر توافق وطني يستوعب مكونات السودان المتعددة والمتنافرة وتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية والشرط الأساسي لتحقيق هذين الهدفين هو تأسيس النظام السياسي المستقر والذي لديه الكفاءة لتحقيق هذين الهدفين بمعنى ضبط بوصلة البلاد السياسية في الإتجاه المؤدي لتحقيق هذه الأهداف. ممثلة في الدستور وهياكل النظام السياسي والإداري، وإنطلاقاً من هذه الفرضية سوف تقيم دور الأحزاب التي حمكت البلاد في إجهاض التجربة الديمقراطية وذلك بإستعراض أهم أوجه القصور في الأداء السياسي للأحزاب في تلك الحقبة.

**الفرضية الثانية:**

أن مأزق الديمقراطية في السودان معضلة متعددة الأسباب وهي أسباب لا تنحصر في أن الأحزاب التقليدية ذات القاعدة الشعبية الكبيرة التي لا تأتي بها الإنتخابات للحكم فاقدة إلى حد كبير للتأهيل الديمقراطي وضعيفة الأداء في إدارة الدولة، بل تشمل كذلك غياب الديمقراطية كفلسفة وثقافة سياسية حتى عن المرجعيات الفكرية للأحزاب الحديثة اليسارية والإسلامية، مما يجعل

هـذه الأحـزاب تتعامـل مـع الديقراطيـة تعامـلاً تكتيكيـاً ولا تعتبرهـا مـن الثوابـت الإسـتراتيجية، وهنالـك معطيـات إقليميـة ودوليـة لهـا أيضـاً تأثـير سـلبي عـلى إسـتقرار الخيـار الديمقراطـي في السـودان[54].

**قضية الجنوب:**

حينـما إندلعـت ثـورة أكتوبـر كانـت الحـرب ب الجنـوب في تصاعـد وكان هـذا أكـبر إخفـاق لنظـام عبـود الـذي واجهتـه حـرب الجنـوب بالحـل العسـكري وسياسـات القمـع والأسـلمة والتعريـب وبالتـالي كان لثـورة أكتوبـر أهـم الأهـداف لحـل مشـكلة الجنـوب وأهـم قضيتـين في هـذا الإطـار الحكـم الإقليمـي وقضيـة علاقـة الديـن بالدولـة في دسـتور البـلاد وبالنسـبة لقضيـة الحكـم الإقليمـي أو اللامركـزي لم تعـد في العهـد الأكتوبـري مجـرد مطلـب جنـوبي بـل أصبـح الحكـم الإقليمـي مطلبـاً في مختلـف أقاليـم السـودان توجـد حولـه الجنـوب وجبـال النوبـة والـشرق (متمثـلاً في مؤتمـر البجـا) والغـرب متمثـلاً في جبهـة نهضـة دارفـور.

**تعامل الأحزاب بعد أكتوبر مع مطلب الحكم الإقليمي:**

كان مـن توصيـات لجنـة الإثنـى عـشر التـي أعقبـت مؤتمـر المائـدة المسـتديرة تضمـين الحكـم الإقليمـي في الدسـتور منـه توجـد في أحـزاب سـانو ومؤتمـر البجـا وإتحـاد جبـال النوبـة حـول هـذا المطلـب، ولكـن أغلـب المنشـغلين بالـرأي العـام أجمعـوا عـلى أنهـا نزعـة عنصريـة. ورفضـت فكـرة الإقليميـة وتأسيسـاً عـلى ذلـك أسـقطت فكـرة الحكـم الإقليمـي مـن مـشروع الدسـتور لسـنة 1968م.

**الأحزاب الحاكمة بعد أكتوبر وعلاقة الدين بالدولة:**

لا شـك بـأن السـنوات التـي أعقبـت ثـورة أكتوبـر شـهدت إسـتغلالاً للديـن في الـصراع السـياسي بصـورة كبـيرة وتحديـداً في صراع الأحـزاب الحاكمـة (الأمـة والوطنـي الإتحـادي) مـع الشـيوعيين وعـلى خلفيـة تنامـي جماعـة (الأخـوان المسـلمين) عـلى الأحـزاب الحاكمـة جـاء مـشروع الدسـتور الدائـم ينـص عـلى (أن جمهوريـة السـودان جمهوريـة ديمقراطيـة إشـتراكية عـلى هـدى الإسـلام) وينـص في المـادة الثالثـة عـلى أن الإسـلام هـو ديـن الدولـة الرسـمي، وكان الدكتـور حسـن الـترابي قـد رفـع مذكـرة للجنـة الدسـتور داعيـاً فيهـا إلى ترجيـح الإلتـزام بالدسـتور الإسـلامي لأن الجمهـور في السـودان جمهـور مسـلم. وقـد كان الدسـتور الإسـلامي ضربـة في الصميـم للوحـدة الوطنيـة وتكريسـاً للمواطنـين عـلى أسـاس دينـي، وفي موضـوع علاقـة الديـن بالدولـة شـهدت أكتوبـر تراجعـاً كبـيراً في موقـف (حـزب الأمـة) الـذي يتـم في عهـد الديمقراطيـة الأولى بقـدر مـن العقلانيـة والحـرص عـلى الوحـدة الوطنيـة، ففـي بدايـات عنـد الإسـتقلال (1956 – 1958م) لم يسـتخدم الديـن كأداة في الـصراع السـياسي مـن قبـل الأحـزاب ذات الثقـل والتأثـير (حـزب الأمـة مثـلاً) بـل كانـت قيـادات الأحـزاب الكبـيرة حريصـة عـلى إبقـاء الديـن بعيـداً عـن الصراعـات السياسـية. إلا مـن قبـل مشـايخ الديـن والطـرق الصوفيـة الذيـن كانـوا يـرون تضمـين الديـن في الدسـتور ولكـن لم تسـتجب الأحـزاب لتلـك الدعـاوي[55].

**التجربة الديمقراطية الثانية:**

كـما لابـد مـن إسـتصحاب الوضـع الإقتصـادي الـذي يمكـن أي دولـة مـن الوفـاء بإلتزاماتهـا الماليـة الأساسـية تجـاه نفقـات وتكلفـة أجهـزة الدولـة المختلفـة وتقديـم الخدمـات الضروريـة للمواطنـين

(الصحة – التعليم – الماء والغذاء) وتحقيق قدر معقول من المشروعات التنموية والإستثمارية الذي يؤدي لنمو إقتصادي بدرجة مرضية، وكذلك التكوين الإجتماعي للأمة مما يجعل أهدافها القومية متقاربة. وإنتشار وقبول المجتمع للسلوك الديمقراطي ولإحترام السلطة والإلتزام بحكم القانون. وتوفر قدر من الوعي السياسي يمكن الناخب من تحديد خياره الإنتخابي ولا تغفل وتتجاهل طبيعة تكون الأحزاب وثقافتها السياسية جعلتها ضعيفة الإلتزام بالمنهج الديمقراطي، وبالعودة لعنوانا هنا نشير إلى أسباب فشل الديمقراطيات الثلاثة على مدار حكمها في السودان واضعين في الإعتبار الأسباب التي سقناها آنفاً.

**والأسباب نجملها في الآتي:**

1. الأصولية والتطرف.
2. الفقر والآثار المرتدة للديون.
3. الجهوية العرفية.
4. العالمية والتكوين الدولي لا تعقل دوره في فشل أو إنجاح أي ديمقراطية في أي بلد ما.

هنا أيضاً نسوق مقالاً للبروفيسور حسن الساعوري بعنوان (النفاق السياسي) أحد أسباب فشل الديموقراطية حيث أكد في مقاله (أن فشل الديموقراطية في السودان بسبب غياب المنهج التوافقي بين أحزاب الإئتلاف الحاكم، وعدم التجانس في الحكومة وعمل الأحزاب على منع إنتقال السلطة للأغلبية البرلمانية إلى الخصوم بإسلوب غير دستوري، وتقديم المصلحة الحزبية على مصلحة التحالف الحاكم بواسطة الخداع والمناورات السياسية ورفض إسلوب التداول السلمي للسلطة وإستبداله بالقوة المسلحة، وأكد أن هناك أربعة عوامل مشتركة لفشل التجربة الديمقراطية وهي غياب أسلوب التسويات أو المنهج الوفاقي لحسم الخلاف والنفاق السياسي للأحزاب السياسة وغياب الثقة بين القيادات السياسية وداخل كل حزب، وإحتقان الجو السياسي وحول تقييمه للأنظمة العسكرية أكد أن جميعها ترفض مبدأ الإستمرار في السلطة بالقوة، وواجهت التمرد العسكري في الجنوب وحاولت التصدي له بجانب تصديها لمحاولات إنقلاب وأن المبادرة لإستلام السلطة بالقوة جاءت من الأحزاب السياسية، وليس من المؤسسات العسكرية ذاتها، ولفت إلى أن الكيد السياسي أوشك أن يصبح ثقافة وعرفاً عند النشطاء السياسيين في السودان معرباً عن أمله في أن لا يكون عدم الإستقرار مرضاً مستعصياً[56].

## مقارنة تجربة الأحزاب في السودان مع أحزاب إقليمية ودولية:

في هذا المبحث نتناول المقارنة بين أحزاب الدول الفرانكفونية وطريقة عملها بدولها مقارنة بالأحزاب السودانية وعبر تناولنا للدول الفرانكفونية فإننا نعني بها دول إقليمية ودولية بحيث تكون نموذجي لدولتي تونس والمغرب كدول إقليمية وبلجيكا وفرنسا كدول عالمية.

### أولاً: التعريف بالفرانكفونية ودولها:

الفرانكفونية هي منظمة دولية للدول الناطقة باللغة الفرنسية وكلفة رسمية أو لغة منتشرة في 57 دولة عضوية و23 دولة برقية مراقب وتأسست هذه المنظمة عام 1970م والتي

يقع مقرها الرئيسي في فرنسا، ومن أهدافها الترويج للغة الفرنسية ومحاولة نشرها وتشجيع المرأة وتفعيل دورها للحياة السياسية والعملية، ومن دول المنظمة قطر، تونس، كندا، جيبوتي، ألبانيا، بلجيكا، كندا، المغرب، وهنا سنتناول المغرب وتونس كدول إقليمية لمحيط السودان وبلجيكا وفرنسا كدول دولية كما أسلفنا[57].

**الأحزاب الإقليمية تونس والمغرب:**

**أولاً: الأحزاب التونسية:**

تتمثل الأحزاب في تونس من أحزاب ما قبل الثورة التونسية مثل حزب التجمع الدستوري الديمقراطي وأحزاب ما بعد الثورة وفي أحزاب معترف بها في البرلمان وأحزاب أخرى غير معترف بها، كان النظام في تونس يندرج ضمن النظام الجمهوري للبلاد وبعد إستقلالها لسنة 1956م وحتى 2011م كان النظام دكتاتوري وشهد رئيسين فقط هما الحبيب بورقيبة لمدة ثلاثون عاماً ثم زين العابدين علي 23 عاماً وبعد الثورة في تونس 2011م بدأت مرحلة الانتفال للديمقراطية. حيث تم إقرار الدستور الجديد والقيام بعد الإنتخابات، يترأس البلاد حالياً الباجي القائد السياسي ورئيس الحكومة تونس الشاهد السلطة التشريعية القائمة في البلاد هي مجلس نواب الشعب ويوجد الآن حوالي 218 حزباً في البلاد.

**ثانياً: الأحزاب المغربية:**

يتألف المغرب من ما يقارب الـ(13) حزباً لها تواجهها ونشاطها الملموس على واقع الدولة المغربية من أشهرها: حزب العدالة والتنمية وحزب الإستقلال والتجمع الوطني للأحرار وحزب الأصالة والمعاصرة ومعظمها تتألف من كتل تحتها أحزاب فمثلاً الكتلة الديمقراطية تحويل أحزاب الإتحاد الإشتراكي والذي يأتي تحت قائمة الكتلة الديمقراطية يمثلها حزب الإستقلال وتضم الكتلة (حزب التقدم والإشتراكية) (الديمقراطي الشعبي) ...الخ[58]، وكتلة الوفاق وتضم (الحركة الشعبية) (الإتحاد الدستوري) (الوطني الديمقراطي) (الديمقراطية الإجتماعية)...الخ، وكتلة أحزاب الوسط التي تضم التجمع الوطني للأحرار، الحركة الوطنية الشعبية، الأحزاب الإسلامية وتضم حزب العدالة والتنمية، جماعة العدل والإحسان والأحزاب اليسارية جبهة القوى الديمقراطية، حزب الطليعة الديمقراطية والإجتماعية، المنهج الديمقراطي أحزاب أخرى حزب العمل، إتحاد الحريات، الإصلاح والتنمية...الخ. وقد قام الحزب الشيوعي المغربي بتغيير اسمه لحزب التحرير الإشتراكي. كما أصبحت حركة حزب (23 مارس) لحزب منظمة العمل الديمقراطي الشعبي[59]، تعد المملكة المغربية من الدول العربية القليلة التي تبنت قبل وبعد الإستقلال التعددية الحزبية كمكون (البنوي) في المشهد العام السياسي لمواجهة مظاهر القصور والضعف التي يزن المعطي السياسي للدولة الحديثة وبناء مجتمع لمغرب الغد وقد شهدت السياحة السياسية الوطنية حقاً فعالية حزبية بالغة الأهمية في العقود الثلاثة بعد الإستقلال الذي يجب الإشارة إليه بأنه سواء تعلق الأمر بالمساهمة الملموسة في نشر الثقافية السياسية الرفيعة وتكوين المواطنين وتأطيرهم وتوعيتهم بواقعهم والعالم المحيط بهم، أو تعلق الأمر بالدفاع عن الطبقات الشعبية المحرومة والوقوف في

وجه أصحاب القرار ومواجهتهم بقدر كبير من النضال والتضحية ونكران الذات. وكان من المفترض أن يشكل هذا السبق الإستثنائي مهاداً لإرساء تجربة ديمقراطية مثالية ونموذجاً يحتذى به في باقي الأقطار العربية. غير أن كل من ذلك لم يحدث لأسباب يمكن تلخيصها في سببين رئيسيين هما:

1. إقرار المعنيون بالشأن السياسي المغربي وتمكنوا من تحجيم الهياكل الحزبية وتقليم أظافرها وتجريدها من كثير صلاحياتها. وكان ذلك أثناء سنوات الرصاص والتجاوزات السياسية والصراع على تقاسم السلطة وذلك عبر وسائل بالغة الخطورة أقلها إسلوب الترغيب والترهيب والإختراق والإنشقاق بيد أن تراجع الأداء الحزبي في المغرب في العقدين الآخيرين يعود بدرجة أكبر لضعف الهيئات الحزبية نفسها.
2. وفي المقابل هناك حزبين آخرين يعتبران من أبرز الهياكل الحزبية في العالم الثالث هي الإستقلال بالإشارة لما سلف فوجه المقارنة بين أحزاب دولة المغرب والسودان يمكن القول بأنهما بدتية لحركة [60].

**الخاتمة :**

بعد قراءة ظهور ومراحل الأحزاب السياسية في السودان وصراعها الطويل ظهرت جماعة المثقين داخل مؤتمر الخريجين الحزبين الكبيرين حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي، حيث طالب حزب الأمة بالاستقلال (السودان للسودانيين) وطالب الحزب الآخر بالوحدة مع مصر ثم ظهرت بعد ذلك أحزاب راديكالية حديثة مثل الحزب السيوعي السوداني والتنظيم الإسلامي وأحزب انفصالية أخرى.وتعتبر فترة الحكم الذاتي في السودان عام 1956م حتى عام 1958م فترة الديمقراطية الأولى وأعقبتها الفترة الثانية من 1964م – 1969م أما فترة الديمقراطية الثالثة كانت 1986 – 1989م واتسمت الفترة الثالثة بالحكومة الائتلافية القومية شاركت فيها كل الأحزاب ونتيجة للنظرة الحزبية الضيقة والمكايدات كان ذلك سبباً في عدم الاستقرار السياسي ومما زاد الحالة سوء الفياضانات والسيول عام 1988م أدى لانقلاب ثورة الانقاذ يونيو 1989م.

**النتائج:**

1. مازال السودان يبحث عن التجربة الديمقراطية الحقيقية التي لم تحقق بعد.
2. وبالتدقيق في الحالة السودانية نجد أن العسكرية السودانية حاضرة في المشهد السياسي للبلاد بقوة وإنها على كافة التجارب الديمقراطية في البلاد.
3. ومن العوامل التي حالت دون تحقيق حكم ديمقراطي مشكلة الجنوب التي أثرت على الحياة السودانية لعقود من الزمن.
4. فلم تكن تجربة السودان الديمقراطية ناجحة بالقدر الكافي ولم تكن التجارب العسكرية ناجحة أيضاً كمحاولات للتغيير، إذ تم إستدلال الحكومة العسكرية بأخرى على مر التاريخ «تاريخ» الإنقلابات في السودان.
5. كان من أبرز المتغيرات السياسية في السودان بعد الحرب العالمية الثانية هو ظهور أحزاب عقائدية تمثلت في الشيوعي، حركة الأخوان المسلمين.

6. منذ الاستقلال وحتى الآن نجد متغيرات كثيرة في المشهد السياسي وزيادة في عدد الأحزاب السياسية وهو أمر سيشهد تحولاً في مستقبل الاحزاب إما بدمجها أو تلاشيها.
7. كان للثقافة المصرية ومن بعد التحولات والتطورات المصرية الداخلية آثار واضحة على الواقع السياسي في السودان مما انعكس مباشرة على ولادة الأحزاب السياسية السودانية.

**التوصيات:**

1. التفكير الجاد في الاندماج الطوعي لبعض الاحزاب المتماثلة الرؤى والأهداف لزيادة فعالية النشاط الحزبي والسياسي المستقطب للجماهير.
2. عقد ورش في الحوار الفكري والسياسي وأخرى لمناقشة برامج الأحزاب السياسية لتحسين عملها ودورها في الساحة السياسية.
3. وضع ميثاق شرف سياسي يحرم قيام أي حزب سياسي بانقلاب عسكري أوالاستفراد بالسلطة استناداً على عملية عسكرية من قبل المؤسسة العسكرية.
4. اشراك جميع الأحزاب في المكاتب التنفيذية ومواقع متخذي القرار لضمان استقرار البلاد.
5. يجب توفر الثقة بين القيادات السياسية داخل كل حزب لضمان استمرارية تجربة الحكم الديمقراطي بالبلاد.

**الهوامش:**

(1) إبراهيم أحمد محمد عيسى، الصراعات البينية والداخلية للأحزاب السودانية، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية جامعة الزعيم الأزهري 2015م، ص151.

(2) فيصل عبدالرحمن علي طه، السودان على مشارف الاستقلال الثاني، 1954- 156، السودان- امدرمان 2010، مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، الطبعة 2، ص 205- 208

(3) عيسى، إبراهيم أحمد محمد، الصراعات البينية والداخلية للأحزاب السودانية، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية جامعة الزعيم الأزهري 2015م، ص151.

(4) المرجع نفسه، ص151.

(5) العيسوي، إبراهيم، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، القاهرة: دار الشروق، 2000م، ص116.

(6) المرجع نفسه، ص117.

(7) شبكة جامعة بابل:.www.uobalylon.edu com

(8) دياب،أحمد إبراهيم، ورقة عمل، جامعة الأحفاد.

(9) سفيان، أحمد، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، لبنان: مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 2006م، ص22.

(10) عيسى، إبراهيم أحمد محمد، الصراعات البينية والداخلية للأحزاب السودانية، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية جامعة الزعيم الأزهري 2015م، ص44.

(11) المرجع نفسه، ص44.

(12) منصور، بلقيس أحمد، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي، مصر: مكتبة مدبولي، 2004م، ص67.

(13) المرجع نفسه، ص68.

(14) منصور، بلقيس أحمد، مرجع سابق، ص69.

(15) المرجع نفسه، ص70.

(16) تقرير مؤسسة فريدريش، المجتمع المدني العربي والتحدي الديموقراطي.

(17) الساعوري، حسن علي، صحيفة الإنتباهة، 2012/9/26م.

(18) الساعوري، حسن علي، التجربة الديمقراطية الثالثة، الخرطوم: مطبعة جامعة الخرطوم، 2000م، ص192.

(19) المرجع نفسه، ص192.

(20) عيسى، إبراهيم أحمد محمد، مرجع سابق، ص45 – 47.

(21) المرجع نفسه، ص48.

(22) إبراهيم، حيدر علي، الأحزاب السودانية واقع ومستقبل، القاهرة: مركز الدراسات السودانية، 2001م، ص205.

(23) إبراهيم، سعد الدين، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، لبنان: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية 2005م، ص22.

(24) المرجع السابق، ص23.

(25) عيسى، إبراهيم أحمد محمد، مرجع سابق، ص49.

(26) هنتغتون، صمويل، الموجة الثالثة، ترجمة عبد الوهاب علوب، الكويت: دار سعاد الصباح، ط1 1993م، ص74.

(27) منصور، بلقيس أحمد، مرجع سابق، ص21.

(28) سفيان، أحمد، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، لبنان: مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 2006م، ص182 – 183.

(29) سعدي، محمد، مستقبل العلاقات الدولية، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2006م، ص111.

(30) ثنيو، نور الدين، الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية، متحصل عليه من موقع التجديد العربي، 2010/6/9م.

(31) منصور، بلقيس أحمد، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي، مصر: مكتبة مدبولي 2004م، ص15 – 16.

(32) إبراهيم، سعد الدين، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، (لبنان: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية 2005م)، ص307.

(33) إبراهيم، سعد الدين، مرجع سابق، ص308.

(34) يس، السيد، المداخلة الثانية بدون عنوان، تحرير غسان إسماعيل عبد الخالق، ص187.

(35) العيسوي، إبراهيم، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، القاهرة: دار الشروق 2000م، ص132.

(36) برو، فيليب، علم الإجتماع السياسي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ص375.

(37) تقرير مؤسسة فريدريش، المجتمع المدني العربي والتحدي الديموقراطي، ص60.

(38) ابن هلال، الصادق، الأحزاب المغربية ودورها في المشهد السياسي مقال، منشورات رياض الرايس، لندن، 1993م، ص270.

(39) تقرير مؤسسة فريدريش، المجتمع المدني العربي والتحدي الديموقراطي، ص60.

(40) ابن هلال، الصادق، مرجع سابق، ص271.

(41) هنتغتون، صمويل، الموجة الثالثة، ترجمة عبد الوهاب علوب، الكويت: دار سعاد الصباح، ط1، 1993م، ص112.

(42) صالح، عبد المنعم محمد، الأحزاب السياسية في السودان، عتيق للطباعة، الخرطوم: ط1، 2015م، ص23.

(43) فايز، سارة، الأحزاب والقوى السياسية في المغرب، منشورات رياض الرايس، لندن، 1990م، ص38.

(44) المرجع نفسه، ص38.

(45) فايز، سارة، مرجع سابق، ص39.

(46) فايز، سارة، مرجع سابق، ص43.

(47) صالح، عبد المنعم محمد، الأحزاب السياسية في السودان، عتيق للطباعة، الخرطوم: ، 2015م، ص174.

(48) إبراهيم، حيدر علي، الأحزاب السودانية واقع ومستقبل، القاهرة: مركز الدراسات السودانية، 2001م، ص207.

(49) صالح، عبد المنعم محمد، مرجع سابق، ص215.

(50) المرجع نفسه، ص216.

(51) صالح، محجوب محمد، دور السيد عبد الرحمن المهدي في نشأة وتطور الصحافة السودانية، جامعة الأحفاد، أمدرمان ورقة.

(52) الساعوري، حسن علي، التجربة الديمقراطية الثالثة، الخرطوم: مطبعة جامعة الخرطوم، 2000م، ص86.

(53) عوض، رشا، ديمقراطيات بلا ديموقراطية، ص112.

(54) خريف، محمد، الأحزاب السياسية المغربية، المجلة المغربية لعلم الإجتماع السياسي، دار الإعتصام، 2001م، ص2.

(55) خريف، محمد، مرجع سابق، ص4.

(56) الساعوري، حسن، صحيفة الإنتباهة، 2012/9/26م.

(57) سعدي، محمد، مستقبل العلاقات الدولية، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2006م، ص116.

(58) خريف، { محمد، الأحزاب السياسية المغربية، المجلة المغربية لعلم الإجتماع السياسي، دار الإعتصام، 2001م، ص152.

(59) فايز، سارة، الأحزاب والقوى السياسية في المغرب، منشورات رياض الرايس، لندن، 1990م، ص152.

(60) ابن هلال، الصادق، الأحزاب المغربية ودورها في المشهد السياسي مقال، منشورات رياض الرايس، لندن، 1993م، ص27.

**المصادر والمراجع :**


(1) إبراهيم، سعد الدين، التحول الديمقراطي في دول المعرب العربي، (لبنان: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية 2005م).

(2) إبراهيم،حيدر علي، الأحزاب السودانية واقع ومستقبل، (القاهرة: مركز الدراسات السودانية، 2001م).

(3) ابن هلال، الصادق، الأحزاب المغربية ودورها في المشهد السياسي (مقال)، منشورات رياض الرايس، لندن، 1993م.

(4) برو، فيليب، علم الإجتماع السياسي، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر).

(5) تقرير مؤسسة فريدريش، المجتمع المدني العربي والتحدي الديموقراطي.

(6) ثنيو، نور الدين، الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية، (متحصل عليه من موقع التجديد العربي) (2010/6/9م).

(7) حسن علي الساعوري، التجربة الديمقراطية الثالثة، (الخرطوم: مطبعة جامعة الخرطوم 2000م).

(8) خريف، محمد، الأحزاب السياسية المغربية، المجلة المغربية لعلم الإجتماع السياسي، دار الإعتصام، 2001م.

(9) دياب، أحمد إبراهيم، (ورقة عمل)، جامعة الأحفاد.

(10) الساعوري، حسن، صحيفة الإنتباهة، 2012/9/26م.

(11) سعدي، محمد، مستقبل العلاقات الدولية ، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 2006م).

(12) سفيان، أحمد، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، (لبنان: مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 2006م).

(13) صالح، عبد المنعم محمد، الأحزاب السياسية في السودان، عتيق للطباعة، (الخرطوم: ط1 2015م).

(14) صالح، محجوب محمد، دور السيد عبد الرحمن المهدي في نشأة وتطور الصحافة السودانية، جامعة الأحفاد، أمدرمان (ورقة).

(15) عوض، رشا، ديمقراطيات بلا ديموقراطية.

(16) العيسوي، إبراهيم، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، (القاهرة: دار الشروق 2000م).

(17) عيسى، إبراهيم أحمد محمد، الصراعات البينية والداخلية للأحزاب السودانية، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية جامعة الزعيم الأزهري 2015م.

(18) فايز، سارة، الأحزاب والقوى السياسية في المغرب، منشورات رياض الرايس، لندن، 1990م.

(19) المصدر: الجزيرة نت.

(20) منصور، بلقيس أحمد، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي، (مصر: مكتبة مدبولي 2004م).

(21) هنتغتون، صمويل، الموجة الثالثة، ترجمة عبد الوهاب علوب، (الكويت: دار سعاد الصباح، ط1 1993م).

(22) يس، السيد، المداخلة الثانية (بدون عنوان)، تحرير غسان إسماعيل عبد الخالق.